



Global Proceedings Repository
American Research Foundation

ISSN 2476-017X

شبكة المؤتمرات العربية

<http://arab.kmshare.net/>

Available online at <http://proceedings.sriweb.org>

Contemporary International Scientific Forum
for Educational, Social, Human, Administrative and Natural Sciences
"Present Vs Future Outlook"

الملتقى العلمي الدولي المعاصر للعلوم التربوية والاجتماعية والانسانية والادارية والطبيعية

"نظرة بين الحاضر والمستقبل"

30 - 31 ديسمبر 2019 - اسطنبول - تركيا

<http://kmshare.net/isc2019/>

Forming Ranges of Concepts in Industrial Mattresses

Assistant Professor Batool Abbas Naseem
College of Arts\ University of Baghdad
batoolabbasnaseem@gmail.com

Abstract

This research focuses on one of the Arabic topics, a serious constant pause, to trying to put the terms licensed to industrial matters. The terms of that are not in morphological analysis. It supports consensus for everything related to the processing process for those mattresses. One of the most important terms that the research wishes to establish, which relate to mattresses in terms of their borders: starting, the first and innovative, a change, transition, and a solution, the following: the definition of ranking, rank, ranking, rank, .radial rank, radical mattress, the rank of rabbed, stable, and the subject of matters and the end of them. ranking

Key words : Forming, Ranges of concepts, Save safety, Industrial



تأسيس الحدود الاصطلاحية في حفظ المراتب الصناعية :

أ. م. د. بتول عباس نسيم

كلية الآداب / جامعة بغداد

الملخص

هذا البحث يقف على موضوع من موضوعات الصرف العربي ، وهو وقفة تأسيسية جادة ، لمحاولة وضع المصطلحات التي تخص المراتب الصناعية ، مصطلحات لم تكن موجودة في الدرس التصريفي ، وهي تغني الدارس فيما يتعلق بأدواته في التحليل الصرفي ، كما يمكن أن يكون معجما اصطلاحيا لكل ما يتعلق بطريقة معالجته لتلك المراتب . إن من أهم المصطلحات التي يرغب البحث في تأسيسها ، والتي تتعلق بالمراتب من حيث حدودها : ابتداء وانتهاء ، وأصلا وانطلاقا ، وتغيرا وانتقالا ، وحكما وعلة ، ما يأتي :

تعريف المرتبة ، وحفظ المرتبة ، وأصل المرتبة ، وحدود المرتبة ، والمرتبة الصفوية ، والمراتب المتعددة ، وفعل التجاور في المرتبة ، والمرتبة المستقرة ، والمرتبة القلقة ، ومغادرة المرتبة ، وحكم المراتب والغاية منها ، وعلة المرتبة.

المقدمة :

المراتب الصناعية مظهر من مظاهر التصريف العربي ، لا ينهض إلا به ، ولا يبرز إلا من خلاله ، يقول بها كل مشتغل بالتصريف مهما كانت مدرسته النحوية ، ومهما كان حجم الخلاف فيها ، ولا سيما لدى القدامى وكثير من المحدثين اليوم ، إلا القلة القليلة منهم الذين تأثروا بعلم الصوت الحديث ، والذين رفضوا القول بالمراتب بحجج كثيرة ، منها أن هذه المراتب مما لم ينطق بها العرب ، أو أنها عملية افتراضية لا تمت إلى الواقع اللغوي بصلة ، أو أن المنهج الوصفي هو أسلم المناهج للتعاطي مع القضايا اللغوية ، لا المعياري المرتبط بالقياس ، الذي وُلد لنا القول بالمراتب وبمحفظها .

مهما يكن من أمر ، وبغض النظر عن آراء هذه القلة القليلة من المحدثين القابلة للنقاش ، والتي انقسم فيها بقية المحدثين بين مؤيد لها ورافض ، أو من وقف بين بين ، تبقى الكثرة الكاثرة في الدراسات التصريفية قديمها وحديثها تقول بالأصول المفترضة للألفاظ العربية ، وبالخطوات التصريفية التي تمر بها كل لفظة أصابتها أسباب التغيير ، وبما يؤول إليه الأصل حتى يصل إلى صورته النهائية المتمثلة بالأبنية المنحرفة عن صيغها الأصلية .

ومع كل هذا التاريخ الطويل من الدراسات التصريفية ، والتطور الكبير في المصطلحات والمفاهيم ، ومع أن الخطوات التصريفية من البديهيات لديهم ، بل أنها أداقهم الوحيدة عندهم لضبط أقيستهم ، من خلال الميزان الصرفي الذي ترجمه تلك



الخطوات ، لم نجد من يقف عن هذه المسألة وقفة تأملية جادة ، لا من حيث الحدود ، ولا من حيث المصطلحات ، ولا من حيث أبعاد تلك المراتب ، تعريفا وتأسيسا وتحديدا .

وهذا البحث وقفة تأسيسية جادة ، لمحاولة وضع المصطلحات التي تخص المراتب الصناعية ، والتي لم تكن موجودة في الدرس التصريفي في هذا المجال ، وهي تغني الدارس باستعماله مصطلحات تتعلق بأدواته في التحليل الصريفي ، كما يمكن أن يكون معجما اصطلاحيا لكل ما يتعلق بطريقة معالجته لتلك المراتب .

إن من أهم المصطلحات التي يرغب البحث في تأسيسها ، والتي تتعلق بالمراتب من حيث حدودها : ابتداء وانتهاء ، وأصلا وانطلاقا ، وتغيرا وانتقالا ، وحكما وعلة ، ما يأتي :

تعريف المرتبة ، وحفظ المرتبة ، وأصل المرتبة ، وحدود المرتبة ، والمرتبة الصفريّة ، والمراتب المتعددة ، وفعل التجاور في المرتبة ، والمرتبة المستقرة ، والمرتبة القلقة ، ومغادرة المرتبة ، وحكم المراتب والغاية منها ، وعلة المرتبة ، فضلا عن مصطلحات ثانوية تندرج ضمن المصطلحات الرئيسة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الباحثة وضعت الحدود والمفاهيم التي تخص تلك المصطلحات بين قوسين معقوفين في متن البحث ، لتنبية المتلقي على أنّها من عندها ، لا بالاعتماد على المصادر أو الاتكاء على آراء العلماء ، لأن موضوع هذا البحث مما لم يكتب فيه سابقا ، ولتمييزها عن الاقتباسات والنصوص التي أفادت منها ، للوصول إلى تلك النتائج ، مما اعتمدت عليه من مصادر ومراجع ، والمحصورة بين قوسين كبيرين .



ولكون البحث محكوما بشروطه من حيث الحجم وما يمكن تناوله في الدرس ، فلا يسمح بالحديث والبيان أكثر مما نحن فيه ، فلا يسعنا أن نتحدث عن الميزان الصرفي الذي هو أداة التصريفي في التعبير عن اللفظ وما لحقه من زيادة أو نقصان وغيرهما من مظاهر التغيير المخالف للأصل الاشتقائي ، أو غيره من المصطلحات المتعلقة به من صيغة وبنية إلا بما يخدم الموضوع ، حرصا منا على الاختصار ، ونحيل القارئ فيه إلى كتب اللغة ، كما لا نتوسع بالتفريق بين الرتبة النحوية والمرتبة التصريفية سوى أن الرتبة النحوية يجوز فيها التقديم والتأخير، في حين لا يجوز ذلك في المرتبة التصريفية .

أولا : تعريف المرتبة الصناعية لغة واصطلاحا :

لمعرفة المفهوم الاصطلاحي للمراتب في التصريف العربي ، لا بد من الانطلاق من التعريف اللغوي أو المعجمي لوجود مناسبة واضحة وجلية بينهما .

فالمرتبة مشتقة من الجذر الثلاثي رتب ، وهي بضم الميم تعني (المنزلة عند الملوك ونحوها ، وترتَّب فلانٌ أي علا رتبة أي درجته . والمراتب في الجبال والصحارى من الأعلام التي يُرتَّب عليها العيون والرُقباء ... والرتبة كقولك : درجته ، ويجمع على رتب ، كما يقال : درج سواء . والرتبة واحدة من رتبات الدرَج) (الفراهيدي، (د.ت)، صفحة 115 / 8) ، وجاء في معجم الجيم : (الرتب : ثنية بعد ثنية ، ودرجة بعد درجة ، رتبة واحدة .) (الشيباني، 1974، صفحة 292 / 1) ، والرتب: الصُّحُورُ المُتَقَارِبَةُ، وبعضُها أرفعُ من بعضٍ، وأحدُها رتبةٌ، وَحَكِيَّتٌ عَنْ يَعْقُوبَ، بِضَمِّ الرَّاءِ وَقَفْحِ النَّاءِ (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 410 / 1) ، والرتبة بمعنى المنزلة (الرازي، 1986، صفحة 419) ، وهذا يعني أن الرتبة والمرتبة بمعنى ، جاء في المحكم والمحيط الأعظم : (والرتبةُ ، والمرتبةُ: المُنزِلَةُ) (ابن سيده، 2000، صفحة 482 / 9) والترتيب : جعل كل شيء في مرتبته (البركتي، 2003، صفحة 55) ، ويبدو أن المرتبة جاءت بفتح الميم وضمها ، كما جاءت الرتب جمعا لرتبة كذلك (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 410 / 1) .

وكل ما تقدم من المعاني فيه معنى الدور والترتيب التسلسلي المرتبط بغيره من الرتب ، فالمرتبة الرفيعة للملوك لا تأتي إلا بوجود مرتبة أقل منها ، والرتبة أو الرتبة بمعنى الدرجة لا تكون إلا بوجود رتب أخرى ، وكذلك الرتب بمعنى الصخور ، ولا سيما أن بعضها أرفع من بعض ، فكل رتبة لها ميزة بالقياس مع ما قبلها وما بعدها ، وهذا المعنى يكون حاضرا في كل شيء



فيه معنى المنزلة ، وقد أشار تمام حسان إلى هذا المعنى متحدثاً عن الرتبة النحوية بقوله : (والذي يبدو لي أن الرتبة فرع على التضامّ بمعناه العام ، وإذ لا رتبة لغير متضامين.) (حسان، 1994، صفحة 210) .

ومن هذا المعنى جاءت اللفظة الفرنسية *martana* بمعنى : دور، أو نوبة (دوزي، 2000، صفحة 86 / 5) ، ويبدو أن الباء في لفظة مرتبة ، أبدلت نونا في اللفظ الفرنسي ، والإبدال هنا حاصل في حروف متقاربة في المخرج ، كما حدث الإبدال قديماً في اللغة العربية في بعض تصريفات اللفظة ، فقيل : مرتمة ، أبدلت الباء ميما ، (قَالَ ابْنُ جَنِّي: يُقَالُ مَا زِلْتُ عَلَى هَذَا رَاتِباً وَرَاتِمًا أَي مُقِيمًا؛ قَالَ : فَالظَّاهِرُ مِنْ أَمْرِ هَذِهِ الْمِيمِ ، أَنَّ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ فِي هَذَا الْمُؤْضِعِ رَيْمٌ ، مِثْلُ رَتَبَ) (ابن سيده، 2000، صفحة 482 / 9) .

وقد توسعت استعمالات لفظة المرتبة ، لتأخذ دلالات أوسع على مر العصور ، محافظة على المعنى الأصلي ، وهو المنزلة ، ف (المراتب : المقاعد في غرفة انتظار الخلفاء العباسيين يجلس فيها الذين يريدون مقابلته كل بحسب رتبته. وهو رسم سنّه المنصور) (دوزي، 2000، صفحة 86 / 5) ، والمصريون إلى اليوم يستعملون لفظة مرتبة بمعنى المقاعد ، و (مرتبة : موقع يستقر فيه الجندي أو الضابط بأمر من رئيسه) (دوزي، 2000، صفحة 86 / 5) .

أما في اصطلاح الفقهاء فلا يعد كثيراً عن المعنى اللغوي ، فقد عرفه الفقهاء بقولهم : (هو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم واحد ، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر، وأصله مراعاة مراتب المذكورات) (البركتي، 2003، صفحة 55) .

والمراتب التصريفية لا تخرج عن المعنى العام للمرتبة ، وهي تأتي على وتيرة واحدة بحيث لا يجوز تقديم مرتبة على أخرى بأي حال من الأحوال ، خلافاً لبعض المراتب التي يجوز نقضها إذا عرض لها عارض ، كالرتبة النحوية المعروفة التي يجوز نقضها وتقديم ما حقه التأخير ، بحسب المقتضى الدلالي للتقديم والتأخير ، وإدراكاً لكون (التّرتيب في الذّكر لا يدل على التّرتيب في الوجود.) (الكفوي، (د. ت)، صفحة 1066) ، فلا يكون الحفظ فيه لازماً ، بل يجوز فيه (نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) (ابن جني، (د.ت)، صفحة 295 / 1) .

وحفظ المراتب لا يقتصر على التصريف ، بل هو في أكثر العلوم ، مثل المعادلات الرياضية التي لا تتقدم الخطوات فيها أو تتأخر ، بل لا بد من تتابع في الترتيب ، أو مثل ما يعرف بمراتب العدد ، فهذا الرياضي يقول أن : (مراتب الأعداد ثلاث : آحاد وعشرات ومئات ، يحتوي كل واحد منها على تسعة عقود) (ابن الصائغ، 2004، صفحة 801 / 2) ، ولا يمكن بأي حال تقديم العشرات على الآحاد ، أو تأخير العشرات بعد المئات والألوف ، ف (الألف نهاية مراتب العدد ، كما أن الواحد أول المراتب) (ابن الوراق، 1999، صفحة 512) .



حتى في عد الأشياء فهي على مراتب لا تتقدم ولا تتأخر ، فالواحد قبل الاثنين ، والاثنين قبل الثلاثة ، ومنزلة الاثنين بين الواحد والثلاثة لا تتقدم ولا تتأخر في العد ، والذي يكون الأول منطلقا للآخر بعده ، وهو أشبه في الترتيب في بعض العبادات ، كما جاء في الفقه الاسلامي ، فالترتيب (في الوضوء والصلاة ترك التقديم والتأخير أصله مُراعاة مراتب المذكورات) (النسفي، 1311 هـ، صفحة 4)، وعلى العموم فالمنطق العقلي قائم على المقدمات التي تبنى عليها النتائج (النسفي، 1311 هـ، صفحة 4) .

إن أول من استعمل مصطلح المراتب على حد علمنا هو ابن جني (ت 392هـ) في كتابه الخصائص (ابن جني، د.ت)، (صفحة 3 / 8) ، وهو لم يصف المراتب التي تحدث عنها بصفة معينة ، وبقيت هكذا مجردة من أي وصف إلى أن جاء الشاطبي (ت 790 هـ) في القرن الثامن الهجري ، وقرنها بلفظ الصناعة في شرحه لألفية ابن مالك (المقاصد الشافية (وسماها بالمراتب الصناعية (الشاطبي، 2000، صفحة 308 / 8) ، لمعرفته أن تلك المراتب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصناعة ، أو بأصل من أصول النحو ، وهو القياس ، وعلى هذا فمن البديهي أن تكون المرتبة الواحدة هذه صفتها ، فالمرتبة كما أرى ، وباختصار شديد هي : [المكانة المحفوظة افتراضيا في بيان التغييرات الحاصلة في اللفظ المقيس على غيره من الألفاظ ، والتي لا يمكن تقديمها أو تأخيرها عن غيرها من المراتب المتسلسلة أو المتعاقبة ، لكون وجودها قائما على ما قبلها من علل قياسية ثابتة] .

ثانيا : حفظ المراتب الصناعية والغاية منه :

(حفظ المراتب) تعبير استعمله ابن جني في كتابه الخصائص كما بينا في (باب حفظ المرتب) (ابن جني، د.ت)، (صفحة 3 / 8) لحث المشتغلين بالتصريف العربي على [الالتزام ببيان الخطوات القياسية المتبعة حكما وتعليلها ، في استيعاب التغييرات الحاصلة في اللفظ قياسا على نظائره في اللغة ، من دون الإخلال في عددها ، لأن ذلك يعد إخلالا بالصناعة ، وبأصل من أصول النحو ، وهو القياس] . وقد بين ابن جني أن الغرض من حرصه على عدم التفريط بمرتبة من مراتب



القياس ، هو التمكن من الصنعة ، والتقوية فيها ، قال : (فإذا أنت حفظت هذه المراتب ، ولم تضع موضعاً منها قويت دربتك بأمثالها ، وتصرفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها.) (ابن جني، (د.ت)، صفحة 8 / 3) .

ومما يؤسف له حقا أن الدارسين من بعد ابن جني لم يقفوا عند هذا التعبير الجميل ، ويستعملوه في تحليلهم التصريفي ، ليكون مصطلحا له مفهومه الذي اشرنا إليه ، والذي اراده له ابن جني ، بل ركنوا إلى بدائل غير مستقرة في الدرس الصرفي ، فعبروا عنها بالخطوات الصرفية مرة ، وبالمراحل الافتراضية أخرى و بالتخيلية الثالثة ، مع العلم أن ابن جني استعمل لفظة المراتب في كتابه الخصائص في أكثر من موضع وأكثر من باب غير باب حفظ المراتب ، كما في (باب مراتب الأشياء وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا) (ابن جني، (د.ت)، صفحة 269 / 3) ، وكان يتفنن في إظهار براعته في تتبع تلك المراتب ، فبدأ ببيان المراتب المتعلقة بالتغييرات الحاصلة باللفظ من مبدأ اللفظ إلى منتهاه مرة ، ومن آخره إلى أوله مرة أخرى (ابن جني، (د.ت)، صفحة 8.7 / 3) ، كما تحدث عن كثير من الألفاظ مبينا ما يحث فيها من تغيير ، ومحللا صرفيا ألفاظا تصل إلى اثنتي عشرة مرتبة ، حاثا على الالتزام بعددها وعدم التفريط بواحدة منها بقوله : (فلا بد أن تستقرئ هذه المراتب شيئا فشيئا ، ولا تسامحك الصنعة بإضاعة شيء منها) (ابن جني، (د.ت)، صفحة 9 / 3) .

ثالثا : الأصل الصناعي للمراتب الصناعية :

إن الحديث عن تلك المكانة المحفوظة التي سميت بالمرتبة في سلسلة التغييرات التي يناقشها التصريفيون يلزمنا الحديث عن أصل تلك المرتبة ، ومتى يمكن أن نطلق على هذه الخطوة أو تلك مصطلح المرتبة ، فالمرتبة الأولى مرتبطة ارتباطا وثيقا بأول تغيير يحدث للصيغة المستعملة ، والتي صاغ العرب عليها لفظا ما ، أو الصيغة المستعملة عندهم ، والتي لم يصوغوا عليها اللفظ ، من باب الافتراض ، وتمكين المتعلم أو المشتغل بعلوم العربية من صوغ الألفاظ قياسا على ما صاغه العرب .



وفي هذا المقام يلزمنا أيضا التفريق بين ما يمكن تسميته بالأصل الاشتقاقي والأصل الصناعي في أثناء التحليل التصريفي ، وتتبع عدد المراتب التي تمر بها ألفاظ العربية بما تنتظمها من صيغ وأبنية ، فالصرف العربي يضم بين دفتيه ظاهرتين مهمتين تنطوي تحتها كل الموضوعات ، بما تحمل من مسائل ومعالجات وأصول ومفاهيم ، هما الاشتقاق والتصريف .

ومع كون فكرة الأصل تجمعهما ، يمكن القول : أن هناك فرقا بينهما في ذلك الأصل ، فأصل الاشتقاق : [هو تلك المادة اللغوية الأولية التي تبنى منها الصيغ العامة التي تحمل دلالات معجمية] ، فإن استقرت اللفظة على الصيغة التي اختيرت لها ، من دون تغيير في أصواتها الاشتقاقية داخل صيغتها الجديدة ، لم تكن تلك اللفظة من ذوات المراتب ، ذلك أن المراتب مرهونة بالتغييرات الحاصلة في تلك اللفظة ، وكانت تلك اللفظة من ذوات (المرتبة الصفيرية) لاعتماد اللغويين في الاعتراف بها وإقرارها على أصل السماع فيها ، من دون اللجوء إلى القياس التصريفي أو الصناعي في ذلك الإقرار ، ولعدم التعبير عنها بمراتب صناعية تعكس الجانب القياسي الذي لجؤوا إليه في إقرار ألفاظ أخرى انحرفت في صيغتها إلى أبنية أخرى ، نتيجة تضمنها ما يسوغ هذا الانحراف من تغيير : زيادة وحذفا ، قلبا ونقلا ، إبدالا وإدغاما ، وهكذا ، بعد بناء اللفظ على تلك الصيغة ، ولذلك يمكن تحديد الصيغة التي بني عليها اللفظ بنقطة الانطلاق إلى المراتب الصناعية ، والتي يمكن أن نسميها (الأصل الصناعي) تمييزا له عن (الأصل الاشتقاقي) ، وعليه فالأصل الصناعي : [هو الصيغة التي لا تثبت على هيئة واحدة ، والتي يحدث فيها التغيير التصريفي ، والتي تعد نقطة انطلاق لتعدد المراتب الصناعية] ، وبهذا التحديد وحده يمكن لنا استيعاب فكرة المراتب ، ومعرفة بداياتها ونهاياتها من دون الخلط بين الأصلين .

إن الأصل الصناعي أشبه بالأرضية التي يقف عليها اللفظ ، والمراتب الدالة على التغيير أشبه بالسلم الذي يضطر اللفظ إلى صعوده ، فالمرتبة الأولى بعد الأصل الصناعي هي الدرجة الأولى من درجات السلم ، فإن لم يكن اللفظ مضطرا إلى صعود السلم ، ثبت على أرضيته واستقر عندها .

رابعا : حدود المرتبة الصناعية :

ولما عرفنا مبدأ المراتب وهو صيغة اللفظ نعرف بالتتابع ، المرتبة الأولى ، والثانية ، والثالثة والرابعة ، بحسب أنواع أصوات اللفظ ، وطبيعة صيغته ، وسلسلة التغييرات الحاصلة فيه ، فالمرتبة الأولى [تبدأ من حيث أول تغيير حاصل في الصيغة] ، والمرتبة الثانية تبدأ بما ترتب على التغيير الأول من تغيير ثان بحكم القياس ، وهكذا لننتهي إلى المرتبة الأخيرة ، وهي : [اللفظ الذي نطقه العرب فعلا ، أو اللفظ الافتراضي من باب التمرين بعد مروره بسلسلة مراتب افتراضية تعبر عن القياس فيه] ،



كما في خطايا المنطوق فعلا ، والذي هو جمع عبر عنه التصريفيون بمراتب ست على قول من الأقوال (ابن جني، (د.ت)،
صفحة 8 / 3) ، مشيرين فيها إلى القياس وعمله ، بادئين من المفرد خطيئة المصوغ على وزن فعيلة ، وكما في (طوي)
غير المستعمل عند العرب ، واللفظ الناتج من افتراض بناء طويثُ على فُعْلُول بعد مروره بسلسلة مراتب طويلة (ابن جني،
د.ت)، صفحة 9 / 3) من باب التمرين ليس أكثر .

خامسا : المرتبة الصفيرية :

إن خير ما نطلق منه في عرض تلك المراتب هو أنواع الفعل الذي يعبر عن نفسه مرة بما يحمل من دلالة الحدث والزمن ،
وعن مصدره المجرد من الزمن ، وعمما اشتق منه من أوصاف تقترن بالذوات أو الظروف من المشتقات المعروفة ، ومن إسناد
الفعل الذي يؤثر فيه وفي بنيته في كثير من الأحيان ، غير متناسين تلك الأسماء الجامدة التي ليست لها أفعال تشتق منها ،
ولكن انطلاقنا في ذلك العرض من الفعل ، لأنه يغطي أكبر قدر من ألفاظ العربية ، والذي له علاقة وطيدة بظاهرة الاشتقاق
في العربية ، والتي اختلفت في أصلها اللغويون إن كان هو أو مصدره ، ومنطلقين من مبدأ الاشتقاق التي تميزت به لغتنا العربية .

فالفعل كما هو معلوم يقسم بحسب صحته وإعلاله على فعل صحيح وآخر معتل ، والفعل يقسم على أقسام عدة
وباعتبارات مختلفة ، كاعتبار التجرد والزيادة أو باعتبار الزمن ، أو باعتبار حركة عينه (ابن جني، المنصف ، شرح أبي الفتح
عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، 1954، صفحة 18 ، 28 / 1) ، ولكننا آثرنا الصحة والإعلان فيه
، لأنهما أصل التصريف القائم على التغيير ، لا التجرد والزيادة ولا الزمن ، ولا حركة عينه وحدها .

والفعل الصحيح هو ما صحت حروفه كلها ، ولم يحو حرف علة (الألف والواو والياء) ، ويقسم على ثلاثة أقسام :
سالم ، وهو ما سلمت حروفه من الهمز والتضعيف ، مثل : كتب ، وسمع ، وكرم (الفتازاني، 1997، صفحة 87) ، ومضعف
، وهو ما كانت عينه من جنس لامه ، نحو : مدّ ، وفرّ ، وحثّ (الرازي، 1986) (الرجاني، 1987، صفحة 40) ،
ومهموز ، وهو ما كان حاويا حرف الهمزة ، فتكون فاؤه همزة ، نحو : أمر ، وأخذ ، وأفل ، أو عينه ، نحو : سأل ، وسأم ،
وجأر ، أو لامه ، نحو : قرأ ، وبرأ ، وصدأ (الرجاني، 1987، صفحة 40) .

والفعل المعتل ، ما كان حاويا حرف علة واحدا أو أكثر ، وهو على أقسام (شلاش، هاشم طه ، وآخرون، (د. ت)،
صفحة 109 . 110) : المثال ، وهو ما كانت فاؤه حرف علة (ياء أو واو) ، نحو : يسر ، ووعد ، والأجوف ، وهو ما
كانت عينه حرف علة أصله واو أو ياء ، نحو : باع وقال ، والناقص ، وهو ما كان آخره حرف علة أصله أو منقلب عن



واو أو ياء ، نحو : دعا ، ورمى ، واللفيف بنوعيه ، وهو ما يجوي بين جنباته أكثر من حرف علة ، نحو : وعى وطوى (التفتازاني، 1997، صفحة 117) .

ويمكن الجزم بأن أغلب الأفعال الصحيحة السالمة المشتقة من جذور لغوية خالية من حروف العلة أو التضعيف أو الهمز كل تصريفاتها ، واشتقاقاتها تكون من ذوات (المرتبة الصفرية) ، وأن المراتب الصناعية لغير هذا النوع من الفعل تزيد بشكل يتناسب تناسباً طردياً مع ما يحمل جذره اللغوي من مسوغات التغيير من تضعيف أو همز أو حرف علة وبما يصادفه من مسوغات التغيير في الصيغة التي صيغ عليها ، وهذا ينسحب بطبيعة الحال على الأفعال الرباعية التي لم نر فيها حروف علة ، والأسماء الصحيحة الجامدة التي لا فعل لها ، والتي لها جذر لغوي معجمي .

من هذا المنطلق المهم يمكن لنا أن نعرض لعدد المراتب بحسب ما استقرت عليه الألفاظ من صيغة ، أو ما تجاوزها إلى بنيتها ، مؤكداً أن ابن جني أوصل تلك المراتب في بعض من هذه الألفاظ إلى اثنتي عشرة مرتبة (ابن جني، (د.ت)، صفحة 3 / 9) وتحليل لفظ افتراضي غير موجود في الواقع اللغوي ، و لم نر أكثر منه مراتب فيما تتبعناه من ألفاظ في بطون الكتب الصرفية واللغوية المختلفة .

إنّ الحديث عن (المرتبة الصفرية) ومحدداتها في اللفظ المشتق من جذره اللغوي على صيغة من صيغ العربية يلزمنا الوقوف عند الصيغة نفسها ، ذلك العنصر الأساسي من عناصر اللفظ والمظهر الدلالي المهم الذي به تتحقق الغاية من استعماله ، فالكلمة العربية تأتي على هيئات صرفية معينة تُسمى (الصيغة الصرفية) ؛ والصيغة هي القالب الذي تُصاغ الكلمات على قياسه .

لقد حدّد ابن جني أصول الصيغة فقال : (... ذلك أنّ الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي . فأكثرها استعمالاً ، وأعدّها تركيباً ، الثلاثي . وذلك لأنّه حرف يُبتدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يُوقَف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلّة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنّه أقلّ حروفاً ، وليس الأمر كذلك...) (ابن جني، (د.ت)، صفحة 55 / 1) .



هذه الصيغة تشتمل على عنصرين أساسيين هما : الأصول والحركات ، فهي من الظواهر الشكلية والقرائن اللفظية التي يمكن استعمالها مع غيرها من القرائن ، للتفريق بين أقسام الكلام (الساقى، 1429 هـ، صفحة 189 . 190) ، والأصول هنا هي الحروف المكونة للكلمة ، والحركات هي التي تحدد صيغتها ومعناها ؛ لأنها العامل الحَكَم في تكوين الكلمة في العربية (شاهين، 1980، صفحة 43) ، فكلمة مثل : ضَرَبَ تتكون من الحروف الأصول (ض . ر . ب) ومن الممكن أن تتعدد بصيغ مختلفة تبعاً للحركات ، فتكون صيغته على : فعل ويفعل وفاعل ، وفاعل وتفاعل وتفعل ، وانفعل وافتعل ، وفاعل ومفعول وفعل .. ، وغيرها من الصيغ التي لكل منها دلالة المعروفة ، والتي تجعل المتكلم قادراً على التعبير عن مقاصده الدلالية المختلفة .

وكل صيغة من هذه الصيغ تعد مبنى لغويًا عامًا ، ينتظم في سلوكه مئات من الألفاظ التي تحوي المعنى البنيوي نفسه ، ف (فعل) صيغة دالة على حدوث الفعل في زمن الماضي وهو يعبر عن كل أفعال اللغة العربية الثلاثية التي تنخرط في أبواب الفعل : الأول والثاني والثالث ، والتي تنضم بين دفتي المعجم ، بغض النظر عن طبيعة حروفها من معتل وصحيح ، نحو : كَتَبَ ، ودرس ، وذَهَبَ ، وحث ، ومد ، وقال ، وباع ، وخاف .

فالصيغة إذن هي : (جزء من التحليل الصرّي ... باعتبارها مبنى صرفيًا لا بُدَّ من النظر إليه على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى) (حسان، 1994، صفحة 144) .



ونظراً لاختلاف المدلولات الاشتقاقية تتجلى قيمة الصيغة الصرفية بأنها (عنصر أساسي في تحديد المعنى ؛ لأنه بدون ذلك يقع التباس في معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة ؛ لأنَّ الصيغة هي التي تقيم الفروق) (عياش، (د . ت)، صفحة (62) .

وعند الحديث عن الصيغة الصرفية ، يتطلب الأمر أيضاً التحدث عن الأصل الثابت الذي تشكلت منه المفردة (لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة) (ابن جني، المنصف ، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، 1954، صفحة 1/4) ، وهو ما عبر عنه بالأصل الاشتقائي .

فإن كانت الصيغة مستقرة على حالها ، لم تعثرها التصريفات والتحويلات الداخليّة ، نتيجة تكوين اللفظ الصوتي الذي جاءت عليه ، واحتوائه على ما يوجب التغيير من إعلال وإبدال وإدغام ، كانت مرتبة اللفظ الصناعية مرتبة صرفية ، لأن التصريف لم يمسه ، فالمرتبة الصرفية [مرتبة اشتقاقية بحته خارجة عن حد التصريف] .

إن الفعل الثلاثي السالم المجرّد باعتبار ماضيه ينطبق عليه وصف المرتبة الصرفية ، فأصل صيغة (فَعَلَ) مثلا التي جاءت عليها أفعال مثل : (دَخَلَ ، وضرب ، وذهب) ، لا يتعرض للتغيير حتى مع تصريفاته الزمنية الباقية نحو : (يدخل ، ويضرب ، ويذهب) في المضارع بزيادة ياء المضارعة ، و(ادخل ، واضرب ، واذهب) في الأمر بزيادة الهمزة ، وحتى مع اسناده إلى ضمائر الرفع ، فالصيغ التي صيغت للفعل الثلاثي المشتق من مادة لغوية ما ، لم تغير في تلك المادة ، ولم تنقلها إلى حالة جديدة ب (فعل تجاور) بعضها داخل تلك الصيغة ، وهذا ينسحب على كل الأفعال الثلاثية المجردة السالمة التي عينها في الماضي ، مكسورة أو مضمومة .



ان المرتبة الصفرية التي يمثلها السالم وغيره من الأفعال تتجلى في أوضح صورها عند اسناده إلى ضمائر الرفع المتصلة بأنواعها ، في الأزمنة الثلاثة ، كما في الفعل (فهم) في حالة الماضي : فهمتُ ، وفهمتِ ، وفهمنا ، وفهمنَ ، وفهما ، وفهمتا ، وفهموا ، وفي حالة المضارع : يفهمنَ ، ويفهمان ، وتفهمان ، ويفهمون ، وتفهمن ، وفي حالة الأمر : أفهم ، وأفهمنَ ، وأفهما ، وأفهموا ، وأفهمي (عبد التواب، 2006، صفحة 64) .

بل إن الإسناد أشبه بالأداة التي تميز الفعل ومرتبته الصفرية ، إذ إن بقاء الحروف الأصلية للفعل بعد إسناده إلى الضمائر من غير تغيير يذكر ، سوى تسكين الحرف الأخير الذي هو من علامات الإعراب إلى حد كبير دليل على كون الفعل من ذوات المرتبة الصفرية ، وأنه مهما اشتقت من الصيغ الأخرى يبقى في مرتبة يحق لنا تسميتها بـ (مرتبة الصيغة) : [التي لا تُعَادَر إلى مراتب التغيير المختلفة] ، خلافا لما هو معروف من الأفعال المعتلة التي تتغير بالقلب مرة ، وبالحدف أخرى ، وبالنقل ثالثة عند اسنادها ، ليعلم أو لتؤكد من هذا الإسناد أن الفعل ليس من ذوات المرتبة الصفرية ، فمرتبة الفعل السالم أن تسلم حروفه الأصول من الهمز والتضعيف .

أن ما يلحق بالفعل الثلاثي المجرد السالم وغيره من ذوات المرتبة الصفرية بنظرنا ، اللهجة المتحققة من القلب المكاني للفظ الذي هو ظاهرة موجودة بكثرة في العربية ، ولها شواهد في بطون الكتب ، نحو : جذب وجذب ، وطمس وطسم ، وصاعقة وصافعة (السيوطي، 1998، صفحة 479 . 480 / 1) ، على أن لا يحدث هذا القلب تغييرا في أصوات اللفظ نتيجة بنائه على صيغة معينة ، كما في أشياء جمع شيء وآبار جمع بئر ، وقسي جمع قوس (ابن جني، المنصف ، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، 1954، صفحة 94 / 2) ، فالفعل (جَبَدَ) مثلا لا يختلف عن أصله المقلوب عنه (جَدَبَ) صفري المرتبة ، فتغيير حرف مكان الحرف لم يعقبه تغيير صرفي قائم على علة صوتية مطردة



توجب التغيير ، ولأن القلب المكاني ظاهرة لغوية لا يحكمها قياس مطرد ، لذلك يعامل معاملة الفعل الأصلي ، إذ يمكننا أن نحمله على الإبدال اللغوي ، الذي لا يحكمه قياس صرفي معين ، نحو : ثوم وفوم ، سوى أن القلب فيه من باب اللهجة ، إذ تبقى اللهجة أما برأسها ، وإن كانت جذب هي الأصل في لهجة من اللهجات ف (جذب) هي الأصل عند أصحاب اللهجة الأخرى ، وإن وضع الصرفيون اللهجة الأخرى ميزانا مقلوبا عن الأولى ، ولا سيما بعد تثبتنا حقيقة أن التغيير التصريفي يبدأ بعد أول الصيغة ، فكون جذب على وزن عفل ، لا يدخل اللفظ في تغييرات تصريفية قائمة على علل صوتية مطردة ، وهذا ما كان التصريفيون يؤكدونه من خلال مسائلهم التمرينية ، فلو قالوا ابن لي من جذب على وزن عفل لقليل جذب ، ولتوقف درسهم اللغوي عند هذا الحد ، ولم تتحقق مع هذا الافتراض الغاية من البناء القائمة على بيان التغييرات المتعلقة غالبا بحروف العلة ، التي ألحقوا بها الهمزة ، بعد البناء المطلوب .

وهذا ما جعل أحد الباحثين يخرج القلب المكاني من حيز الظواهر التي تعزى الصيغ من إعلال وإبدال وإدغام ، وغيرها ، قال في تلك الظاهرة : (غير أنها تختلف عن تلك الظواهر في أن التغيير فيها يقتصر على مواضع ترتيب الأصوات في الكلمة ، وليس في ذوات الأصوات وأجسامها ، إذ يلجأ المتكلم إلى استعمال ظاهرة القلب المكاني متمثلة بتقديم بعض حروف الكلمة وتأخير بعضها ، في حالة استحالة اللجوء إلى التماثل والإعلال والإبدال وغيرها من مظاهر تقريب الصوت من الصوت بغية تحقيق الخفة والسهولة في النطق) (ابن جني، (د.ت)، صفحة 69 . 70 / 2) .

هذا إن كان هناك قلب مكاني ، فكيف بنا وقد نفى البصريون وجود قلب مكاني في ألفاظ مثل جذب ، وجذب أنفسهما ، ولا سيما إذا كانا كاملي التصريف ، كما يقول ابن جني : (فما تركيباه أصلا لا قلب فيهما قولهم : جذب وجذب ، ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه ، وذلك أن جميعا يتصرفان تصرفا واحدا نحو : جذب يجذب جذبا ، فهو جاذب



ومجذوب ، وجبذ يجذب جبذا فهو جابذ ومجبود ، فإن جعلت أحدهما أصلا لصاحبه ، فسد ذلك ، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بجزءه من الأخرى .. فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ، ولم يساوه فيه ، كان أوسع تصرفا أصلا لصاحبه (ابن جني ، (د.ت) ، صفحة 69 . 70 / 2) .

ومع كوننا نتحدث عن القلب في الفعل السالم ، ينطبق هذا الكلام على الفعل الصحيح المهموز ، إذ لا تعزى الهمزة تغييرا تصريفا مشفوعا ببيان العلة المطردة من هذا التغيير عند قلب الفعل مكانيا ، كما في يئس و آيس التي لم يحدث القلب فيها تغييرا ، حتى مع كون الفعل معتل الفاء ، وهكذا في كل فعل ثلاثي مجرد لا يحدث فيه القلب المكاني تغييرا تصريفا بعده ، لكونه ظاهرة لغوية لا تصريفية ، ولكونها ليست مقبولة عند كل أهل التصريف (البطليوسي ، 1996 ، صفحة 257 / 2) .

سادسا : المراتب المتعددة :

بينما أن المرتبة الصفريّة تتعلق بثبات اللفظ على صيغته من دون تغيير يذكر ، لا في أصواته ولا في صيغته ، كما في الفعل ضرب الماضي ، أو يضرين المضارع المسند إلى الضمير ، أو ما اشتق منه نحو : مضروب ، أو ضراب . فإذا كان اللفظ مما يحمل في جنباته عوامل التغيير كان من ذوات المراتب المتعددة نحو : الفعل (قال) ، الذي أصله : (القول) ، والذي بني من الجذر اللغوي (ق و ل) على صيغة الفعل الماضي (فعَل) : (قَوْل) ، وهي الأصل الصناعي لبقية المراتب التي تحدث بعد تغيير الواو وقلبه ألفا ، لتحركه وانفتاح ما قبله (مرتبة القلب) ، وكذلك في صيغة مضارعه ، وحدوث (مرتبة النقل) فيه ، فلو بني الجذر على (يَفْعُل) نحو : يَكْتُب ، لقيل على القياس : يَفْعُل ، ومن هنا يبدأ التغيير وتبدأ معه أول مرتبة ، إذ إن (يَفْعُل) هو الأصل الصناعي للفعل يَفْعُل ، إذ تنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن



قبلها ، ليصبح الفعل : يُقُول ، ويُقُول هي المرتبة الأولى والأخيرة التي تميزت بكونها منطوقة على الحقيقة ، ويكون الفعل هنا من ذوات (المرتبة الأحادية) .

وكذلك فعل الأمر منه على صيغة (أُفْعُلْ) : (أُقُولُ) ومرور الصيغة بـ (مرتبة النقل) ، إذ تنقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبلها ، لتصبح الكلمة ذات بنية جديدة هي : (أُقُولُ) على وزن : (أُفْعُلْ) وهي المرتبة الأولى بعد التغيير ، ثم لتغادر هذه المرتبة إلى مرتبة ثانية هي (مرتبة الحذف) وهي حذف الهمزة ، لمجيء الحرف بعدها متحركا ، ولكونها لا يؤتى بها إلا للنطق بالساكن ، ولتنتقل الصيغة إلى بنية ثالثة هي : (قَوْلُ) على وزن : (فُعْلُ) ، ثم لتغادر هذه المرتبة إلى مرتبة ثالثة ، هي (مرتبة الحذف) أيضا ، وهي حذف الواو (عين الفعل) لسكونها وسكون اللام التي تحمل علامة البناء ، لتصبح اللفظة (قُلْ) وهي آخر مرتبة تميزت عن سابقتها بكونها ملفوظة على الحقيقة ، وبذلك تكون صيغة أُفْعُلْ (الأصل الصناعي) - والذي جاء عليها الجذر الاشتقافي - مرت بثلاث مراتب حتى استقرت على بنية مغايرة لأصل وضعها ، وعلى وزن (قُلْ) الذي حق لنا أن نصنفها من ذوات (المراتب المتعددة) ، وتحديدًا : من ذوات (المراتب الثلاثية) .

إذن يمكن تعريف المراتب المتعددة بأنها : [المراتب التي تزيد على المرتبة الصفيرية بوحدة أو أكثر ، فتكون اللفظة من ذوات المرتبة الأحادية ، أو الثنائية ، أو الثلاثية ، وهكذا ، وكل مرتبة من هذه المراتب تحمل صفة التغيير التي تعترتها ، قلبا أو حذفًا ، أو نقلا ، إبدالا أو إدغاما ..] .

سابعا : فعل التجاور في المرتبة :



إن تعدد المراتب لا يحدث إلا بفعل التجاور ، والمقصود بـ (فعل التجاور) هو : [تأثير مجاورة أصوات معينة للفظ ما في الصيغة التي تنتظمه ، لينقل تلك الصيغة إلى بناء منحرف عنها وزنا ، أو في اللفظ من دون الصيغة ، أو في كليهما ، لإحداث التجانس أو التلاؤم ، وليخلق المراتب الصناعية المتعددة] ، ومثال ما يحدثه (فعل التجاور) من تغيير الصيغة على بناء فرعي عنها ، فعل الأمر فُئ ، الذي صيغته في الأصل : (أفُعل : أفُؤل) ، كما بينا ، والذي انحرف بوزنه على فُئ ، هذه البنية الفرعية عن صيغة أفُعل ، لمجاورة حرف العلة المتحرك بالضم فاء الفعل الساكن ، فانتقلت ضمة الواو إلى القاف ، وهذا التجاور أحدث مرتبة من مراتب التغيير اسميها (مرتبة النقل) ، فصارت الكلمة أفُؤل ، ثم إن تجاور القاف المتحركة لهمزة الوصل التي لا يؤتى بها إلا للنطق بالساكن ، كان سببا في أن تتنازل عن وجودها وتمضي إلى سبيلها لانتفاء الحاجة إليها ، فأصبح الفعل فُؤل ، وهذا التجاور أحدث مرتبة أخرى من مراتب التغيير اسميها (مرتبة الحذف) ، ثم إن آخر الفعل يحمل علامة من علامات البناء ، لأن القياس في فعل الأمر أن يكون مبنيًا على السكون ، وقد تجاور مع الواو الساكنة ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمة على وزن فُئ تلك البنية المنحرفة عن الصيغة الأصلية أفُعل ، بعد أن أحدث هذا التجاور مرتبة أخرى هي (مرتبة الحذف) ، هذا ما نقصد بفعل التجاور في تغيير الصيغة .

أما فعل التجاور في تغيير أصوات اللفظ من دون الصيغة ، فكما في اسم الآلة من الفعل وزن ، والذي بني على مفعال : موزان ، فإن تجاور الواو للكسرة قبلها ، هو ما أحدث تغييرا في صوت اللفظ وقلبه من الواو إلى الياء ، وهو ما أحدث (مرتبة القلب) ، إلا أن فعل التجاور هذا لم ينقل صيغة اللفظ إلى بنية من أبنية الصيغة تلك ، ولم يخرجها عن وزنها الأصلي ، فلفظة ميزان باقية على وزن مفعال على الرغم مما مرت به اللفظ من مرتبة لم تكن قد صيغت عليها ابتداء ، وكل ما أحدثه التجاور هو تغيير أصوات اللفظ ، لتجاوره مع حركة الميم في الميزان .



إن فعل التجاور هذا اشبه بمن يُحدث وقية بين اثنين ، ويدخلهما في صراع يخرج أحدهما غالبا والآخر مغلوبا ، وقد يتعادلان ، أو أن يخضع الأول للآخر من دون مقاومة تذكر ، فيذعن ويستسلم ، ففي قانون التصريف كذلك ، يدخل فعل التجاور الصيغة التي تحكم اللفظ وتخضعها لقوانينها وضوابطها من جهة ، واللفظ الذي يميل إلى الانفلات منها والتحرر من قيودها من جهة أخرى في صراع مستمر ، وجولات متلاحقة ، فإما يتغلب الأصل الاشتقاقي ، فيغير من الصيغة دون أصواته هو . وهذا قليل طبعا قياسا لغلبة الصيغة للفظ بحكم استقرائي القاصر . كما في اصطبر من صبر ، وازدهر من زهر ، فينتصر اللفظ على الصيغة بعد مقاومة منه ، وإما تتغلب الصيغة بتغيير اللفظ كما في ميزان ، من دون أن تتغير بعد مقاومة من اللفظ أيضا . وهو قليل أيضا . أو أن يكون الصراع مريرا بين الطرفين ، ويكون النزال متكافئا . وهو كثير في العربية . فيتغير كلاهما كما فعل الأمر من قال ، وكيف أن اللفظ والصيغة كلاهما تغير ، وإما أن يخضع الأصل الاشتقاقي أو اللفظ إلى الصيغة خضوعا تاما . وهو الأكثر . بحكم قوتها وتمكنها منه ، فيستسلم اللفظ لسلطان الصيغة ، من دون قيد أو شرط ، كما في كثير من الألفاظ المشتقة ، وكما في الفعل السالم (فهم) الذي فهم الدرس ابتداء ، واستسلم لحكم الصيغة في كل تصريفاته واشتقاقاته ، ليلزم المرتبة الصفرية ويتجنب المقاومة ، ولتعب كل مرتبة من المراتب التي يمر بها اللفظ والصيغة على حد سواء عن جولة من جولات هذا الصراع ، وليكون التغيير الحاصل فيهما كليهما من (إبدال ، وإدغام ، وإعلال بأنواعه : القلب والنقل والحذف) ، أشبه ما يكون بمظاهر الصراع وما يحصده الطرفان من لكمات وطعون ، وجروح .

ثامنا : المرتبة المستقرة والمراتب القلقة :

إن المتتبع لمراتب الألفاظ الصناعية الثابتة في الدرس الصرفي يجد ألفاظا مستقرة على حال واحدة لا ترحها ، مهما تصرفت بما الحال ، و مهما تعاقبت عليها السوابق واللواحق ، فالجذر اللغوي (ف ه م) مثلا ، يبقى محافظا على أصوله



من التغير أو الزوال مهما كانت صيغته ، وبأي قالب وضع ، وهو ملازم لحالة (المرتبة الصفرية) لا يغادرها ولا يتزحزح عنها ، مما يثبت أنه في قمة ثباته ، واستقراره ، لكون تلك الأصوات التي يتكون منها لا تتأثر بما يدخل عليها من زوائد هذه الصيغة أو تلك ، مجردا كان أم مزيدا ، ماضيا كان أم مضارعا ، مسندا كان أم غير مسند ، مشتقا منه أو غير مشتق ، بل حتى مشتقاته تستمد ثباتها من جذرها اللغوي الثابت المستقر ، لذلك حق لنا أن نصنفه من ضمن الألفاظ ذوات (المرتبة المستقرة) ، وهي : [المرتبة الصفرية التي تلزمها الألفاظ المتصرفة أو المشتقة من أصل اشتقافي واحد في أي صيغة انتظمت] ، وكأما هناك تلازم واضح بين عدم التعدد في المراتب وبين استقرارها على وتيرة واحدة ، وهذا أوضح ما يكون في الأفعال الصحيحة السالمة الخالية من بعض الأصوات التي تتأثر ببناء الافتعال مثلا ، أو التفعّل ، أو التفاعل ، أو التي تتأثر بما تاء الافتعال ، كأصوات الصفيّر والأسنان : (الضاد ، والطاء ، والصاد ، والطاء ، والسين ، والزاي ، والذال ، والذال) ، مثل ازهر من زهر ، وادّكر من ذكر ، ويظّهّر ، ويثاقل ، والتي تتخلى عن مرتبتها الصفرية من أجل إحداث ما يسمى بالتلاؤم ، أو الانسجام (محمود ، 2016 ، صفحة 53) .

إن كل مرتبة مستقرة لا بد من أن تكون صفرية ، وليس العكس ، ذلك أن هناك جذورا لغوية تكون في بعض تصريفاتها صفرية المرتبة ، وفي بعض منها متعددة ، وعند ذلك يمكن لنا أن نصنفها ضمن ذوات (المراتب القلقة) ، وهي : [المراتب التي لا تلازمها الألفاظ المشتقة من أصل اشتقافي واحد ، فتتأرجح بين كونها من ذوات المرتبة الصفرية مرة ، ومن ذوات المراتب المتعددة مرة أخرى بحسب الصيغة التي تنتظمها] ،

إن سبب حالة القلق التي تمر بها هذه الأفعال أو غيرها سواء أصيغت على صيغة الافتعال أم غيرها من الصيغ ، حتى أنها لا تثبت على مرتبة من المراتب صفرية كانت أم أحادية أم ثنائية ... هو احتوائها على صوت يتأثر بمجاورة صوت آخر



يمثله أو يجانسه أو ينافره ، صفة أو مخرجا ، فيحدث هذا التأثير تغييرا إما في صوت من أصوات اللفظ الأصلي أو صوت من أصوات الصيغة التي بني عليها .

وقد يفرض علينا المنطق الفلسفي أن نطلق وصف الاستقرار حتى على المراتب القلقة في حال كانت ملازمة للفظ ما في كل تصريفاته واشتقاقاته ، فهو دائما وأبدا في حالة قلق وتقلب ، وهو مستقر على حالة القلب هذه ، إلا أننا لم نقف على هذه الحالة أبدا في حد علمنا المتواضع ، فمع كون الفعل الثلاثي الأجوف (قال) مثلا لا يبرح وضعه المتقلب والمتحول من حال إلى حال في كل تصريفاته ومشتقاته كما يبدو لنا للوهلة الأولى ، ابتداء من كونه على صيغة الفعل الثلاثي المجرد ، ومرورا بتصريفاته : يُقول ، وقُلْ ، وتعريجا على إسناده إلى الضمائر المتصلة : قُلْتُ ، وقُلْنَا ، وتقولين ، وقولوا ، وقولا ، وعلى بنائه للمجهول : قيل ، وانتهاء باسم الفاعل واسم المفعول : قائل ومقول ، لم يسعنا ذلك بجعله من ذوات المراتب المستقرة على المراتب المتعددة مثلا ، بلحاظ دأبه على التنقل واستقراره على حال التغيير ، فانتهى هذا الفرض لوجود حالات أو صيغ يكون فيها هذا الفعل من ذوات المرتبة الصفرية ، كما في صيغة المبالغة فعّال التي حافظ اللفظ على صفرية مرتبته ، فقيل : قوّال ، ومثلها صيغة تفعل ، التي بقي اللفظ محافظا على مرتبته الصفرية ، فقيل : يتقوّل ، وهو دليل آخر على كون الألفاظ التي تحوي حروف علة لا يمكن أن تلازم حالة الاستقرار التي تتصف بها كثير من الألفاظ السالمة ، وإن اتصفت بها في بعض الصيغ .

تاسعا : مغادرة المراتب الصناعية :

وهو مصطلح وضعناه للدلالة على [الإجراء العملي في انتقال التصريفي من مرتبة صناعية إلى أخرى ، بما يسوغه له القياس ، في أثناء تحليله الصرفي للفظ يتمتع بتعدد المراتب ، أو بانتقال الأصل الصناعي من حالة خلوه من المراتب أو ما عبر



عنه المرتبة الصفرية إلى امتلاكه لتلك المراتب ، أو ما عبر عنه بالمراتب المتعددة ، نتيجة لعارض اعترض أصواته في صيغ محدودة . [

فمغادرة المراتب على هذا تكون باللفظ الواحد بين مراتبه الصناعية المتعددة في الصيغة التي هو عليها ، والذي جاز لنا باصطلاح عبارة (مغادرة المراتب في البنية) ، نحو ما يحدث لاسم المفعول من (القول) وانتقاله من صيغة (مفعول) : مفعول إلى بناء (مفعول) : مفعول المنطوق فعلا ، على رأي ، و (مفعول) على رأي آخر (الإشبيلي، 1987، صفحة 454 / 1) ، والانتقال من بنية إلى أخرى بحسب ما يعترى المرتبة من تغيير تملبه عليها العلة التصريفية المرافقة للقياس في خطواته التصريفية المتخيلة من خطوة إلى أخرى حتى يستقر على صورته النطقية المعهودة ، [هذا الانتقال من مرتبة إلى أخرى ومن بنية إلى ما تؤول إليه يصح عليه تسمية (مغادرة المرتبة في البنية الواحدة)] .

وهناك مغادرة المراتب تحدث في اللفظ إذا ما بني على أكثر من صيغة ، وهو مما يمكن أن نطلق عليه مصطلح (مغادرة المراتب في الصيغ المتعددة) وهو متعلق بـ [الانتقال من المرتبة الصفرية في بعض صيغ اللفظ إلى المراتب المتعددة في صيغ الأخرى] .

ولعل خير مثال على ذلك الأفعال مهموزة الفاء والعين ، نحو (أخذ ، وسأل) ومن كونها من ذوات المرتبة الصفرية في تصريف ، ومن ذوات المراتب المتعددة في تصريف آخر ، إذ يكونان من ذوات المرتبة الصفرية في الماضي والمضارع ، فيقال : أخذ يأخذ على وزن فَعَلَ يَفْعُلُ ، وسأل يسأل ، على فَعَلَ يَفْعُلُ ، ومن غيرها في الأمر ، لحذف الهمزة في صيغة الأمر سواء أسند إلى ضمير مستتر أو ظاهر ، فيقال : خُذ ، وسل .

إن مغادرة الفعل (خُذ) مثلا مرتبته الصفرية الواضحة في الماضي والمضارع ، إلى تعددية المراتب في الأمر هو وجود ما

يسوغ هذا التجاوز من تغيير حصل في صيغة الأمر ، نتيجة تجاور أصوات من تلك الصيغة مع أصوات من أصل اللفظ ،

فهزمة الفعل (أخذ) تلتقي مع همزة صيغة (أفْعُلْ) ، ومن هنا تبدأ مرحلة مغادرة المرتبة الصفرية إلى مرحلة تعدد المراتب ،

إذ إن هذا الالتقاء في (أُأخُذْ) ، وبحسب القياس المتبع عند العرب والذي يبينه التصريفيون بتحقيق المراتب يوجب أن تمر بـ

(مرتبة القلب) أعني قلب الهمزة الثانية واوا ، لعله لا بد من ذكرها بعد كل تغيير يحدث في بنية الكلمة ، والعللة هي أنه إذا

اجتمعت همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا من جنس حركة الأولى (ابن يعيش، 2001، صفحة 279



(5 /) ، لتصبح الكلمة : أوْخُذُ ، من باب التسهيل ، ولم تقف اللفظة عند هذه المرتبة الجديدة ، بل تنتقل إلى مرتبة أخرى ثانية ، هي (مرتبة الحذف) وهو حذف حرف العلة الواو ، لوقوعها بين ضم وضم ، مما يحث في اللفظ ثقلا من اجتماع ثلاثة مصوتات من جنس واحد ، فلما حذف فاء الفعل حذفت بعدها همزة الوصل التي يأتي بها للنطق بالساكن ، والتي انتفى وجودها ، لحذف الساكن بعدها ، لتمر بمرحلة ثالثة هي (مرتبة الحذف) أيضا ، ولتصبح الكلمة (خُذ) على وزن (عُذ) ، ولتمر اللفظة أو صيغة أفْعُل في مرتبة قلب واحدة وبمربتين من مراتب الحذف ، وعلى هذا قس الفعل سأل في الأمر ، مع الفرق في نوع المراتب ، وكون الفعل يمر ابتداء بـ (مرتبة النقل) (نقل حركة الهمزة إلى السين) لا (مرتبة القلب) . بل قد تكون (المغادرة عكسية) كما في الألفاظ المعتلة ذات المراتب المتعددة ، والتي تشبث بأصل الصيغة ، ولا تخضع لضغط حرف العلة أو قلقه ، فتتشبث بالمرتبة الصفرية ، وتمسك بالمرتبة المستقرة ، كما في الفعل عَوِرَ ، وحَوِلَ ، هَيْفَ ، وغَيْدَ ، فالمعروف عن الفعل الثلاثي الأجوف أن تبدل عينه ألفا في صيغة الماضي سواء أكان واوي الأصل أم يائي . إن هذا التشبث بالمرتبة الصفرية المستقرة تفسرها بعض الآراء من كون الفعل الأجوف عموما قد مر بمراحل ، منها التصحيح قبل الإعلال ، أو ما يمكن أن نعبر عنها هنا بـ (مرتبة الصحة) ثم تطور بانتقاله إلى (مرتبة التسكين) أو ما يعرف بضياح الحركة ، ثم بـ (مرتبة القلب) ، وهي مراحل تطورية تاريخية عبر عنه بالركام اللغوي (الشايب، 2004، صفحة 440 . 444) ، والأفعال عَوِرَ وحَوِلَ وعَيْنَ وغيرها شاهد على هذا التطور (التماميني، عمر، 1999، صفحة 297) ، الذي لم يغيرها ، أو يجرها في ساحتها ، فبقي محافظا على (مرتبة الصحة) المتعلقة بالصيغة التي صيغ فيها ، من دون المرور بالمراتب التطورية الأخرى ، التي أسماها غيرنا المرحلة لعلاقتها بالبعد التاريخي للكلمة (الشايب، 2004، صفحة 440 . 444) ، وأسماها نحن المرتبة لعلاقتها بالمراتب ، التي تمر بها اللفظة لو أعلنت ولم تصحح .



وعليه فـ (المغادرة العكسية للمرتبة) : [هي مغادرة اللفظ للمراتب المتعددة القلقة إلى المرتبة الصفرية المستقرة لعلة دلالية أو تاريخية] .

عاشرا : حكم المرتبة وعلتها :

لما كانت المراتب تتعلق بأصل من أصول النحو هو القياس بات لزاما أن تتوافر في هذه المراتب أركان القياس المعروفة ، وهي الأصل المقيس عليه ، والفرع المقيس ، وعلة القياس ، وأخيرا الحكم القائم على هذا القياس (السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 2006، صفحة 81) .

ومن أشهر الألفاظ التي بيّن الصرفيون فيها أقيستهم التي تظهر على وفق المرتب الصناعية هو خطايا جمع خطيئة ، والذي اختلف التصريفون في وزنه تبعا لاختلافهم في القياس ، فالبصريون يرون أنه على وزن فعائل ، والكوفيون يرون أنه على وزن فعالي (الأنباري، 2003، صفحة 646) .

ولا يهمنا في هذا المقام الخلاف القائم بين المدرستين ، بقدر ما نريد أن نبين أن هذا الخلاف قائم على اختلافهما في القياس ، وما يترتب على ذلك من اختلاف في المراتب ، من حيث الحكم والعللة وعدد المراتب .

فالكوفيون يرون أن خطايا على فعالي المنقلبة عن فعائل ، فأصل الكلمة خطايي ، وهي الصيغة التي صيغ بها الجمع ، والقياس أن تهمز الياء في الجمع ، لأن القياس يقول : أن حرف المد الزائد إذا وقع بعد ألف مفاعل ، يقلب همزة ، قياسا على صحيفة وصحائف وجريدة وجرائد ، إلا أن قلبا مكانيا حدث في الجمع ، وذلك بقلب الياء في موضع الهمزة التي لام الجمع ، لأنه لو همز حرف المد الزائد لاجتمعت همزتان في كلمة واحدة ، وهذا القياس مما يأباه العرب ، وأنه لا يوجد في كلامهم إلا في بعض الألفاظ القليلة ، فأصبح الجمع على خطائي ، والقلب المكاني موجود في كلام العرب يمكن القياس عليه بنظرهم



، ثم ابدلت الكسرة فتحة تخفيفا ، وإبدال الكسرة فتحة تخفيفا موجود في العربية ، كما في صحاري وصحارى ، فصارت خطأئي ، ثم قلبت الياء ألفا لانفتاح ما قبلها ، فصارت خطأءا ، ثم قلبت الهمزة ياء لقرب الألف من الهمزة ، وفرارا من اجتماع الأمثال الذي تأباه السليقة العربية ، فصارت خطايا ، فهذه أربع مراتب لأربع أحكام قياسية ، معللة تعليلا قائما على استقراء أحوال الكلم في العربية ، إذ إن [كل مرتبة من مراتب التصريف تمثل حكما قياسيا مسوغا ومعللا بعلة لغوية تناسب الحكم] .

أما البصريون فلا يحكمون بالقلب المكاني هنا ، إذ لا مسوغ تصريفيا أو قياسيا للقلب المكاني ، ولا سيما أنه ظاهرة لغوية بحتة ، كما أن المطرد في أحكام الجمع أن يجمع ما كان على وزن فعيلة على فعائل ، والأصل فعابيل ، أي خطأئي ، كما يجمع صحيفة على صحايف ، ثم لما كان حرف المد الزائد واقعا بعد ألف مفاعل قلبت الياء همزة ، وهي قاعدة مطردة ، فأصبحت الكلمة خطأئي ، يؤيد صحتها استعمال العرب لفظة خطأئي فعلا ، فقلبت الهمزة الثانية ياء ، لتطرفها وسبقها بكسرة ، فأصبحت خطأئي ، ثم أبدلوا الكسرة فتحة تخفيفا ، وقياسا على صحاري وصحارى ، فأصبحت الكلمة خطأئي ، ثم قلبت الياء ألفا ، لتطرفها وفتح ما قبلها ، فأصبحت الكلمة خطأءا ، ثم لما استقلوا وجود الهمزة بين ألفين قلبوها ياء تخفيفا ، فأصبحت خطايا ، وهذي خمس مراتب مر بها جمع خطيئة على خطايا ، وهي عند البصريين خمسة أقيسة في خمس مراتب معللة بعلة لغوية المعروفة عندهم ، كما هو وارد في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف (الأنباري، 2003، صفحة 646 . 648) .

إن ما يجب التنبيه له في هذا المقام هو الفرق في عدد المراتب بين ما ذكره ابن الأنباري وابن جني الذي سبقه ، فابن جني في حديثه عن لفظة خطايا ووجوب حفظ المراتب فيها ، وعدم إهمال مرتبة منها ، يشير إلى أن خطايا تمر في قياسها



بست مراتب لا أربع ، كما يرى غيره ، (خطائي ، ثم خطائي ، ثم خطاء ، ثم خطايا) بقوله : (... فالمراتب إذًا ست لا أربع ، وهي خطائي ، ثم خطائي ، ثم خطائي ، ثم خطائي ، ثم خطاء ، ثم خطايا) (ابن جني، (د.ت)، صفحة 8.7 / 3) ، في حين أن المتبع للمراتب عند ابن الأنباري يجدها مختلفة ، مما يجعلنا هنا نقف مع ابن جني وقفه متأمله وناقده في الوقت ذاته ، ذلك أن ابن جني جعل المراتب عنده وعند غيره بادئة من الصيغة الأولى التي صيغ بها جمع خطيئة ، فجعلها مرتبة ، في حين أن المنطق اللغوي ينفي كونها مرتبة ما دامت المراتب متعلقة بأول تغيير يحدث في الكلمة بعد الصيغة ، بدليل أن كل كتب التصريف القديمة لم تجعل الصيغ المستقرة على المرتبة الصفرية والتي أشرنا إليها سابقا من قضايا التصريف ، بمعنى أن الصيغ التي لا تحدث فيها تغييرات لا تدخل في الدرس التصريفي ، وبدليل واقع الدرس التصريفي نفسه ، وكون التصريف يتعلق بالتغيير والتبديل والتحويل ، لا بالاشتقاق ، وأن أغلب مسائلهم في التصريف تتعلق بكلمات معتلة أو مما يوجب الإبدال القياسي والإدغام .

والمتمفحص للمراتب التي ساقها ابن الأنباري عند الكوفيين والبصريين يجدها عند الكوفيين أربعاً من دون جعل الصيغة الأولى من ضمنها ، فيصدق عليها قول ابن جني في كون خطايا من ذوات المرتبة الرباعية ، ولكن على أن لا يدخل الأصل الصناعي من ضمنه ، وهو الصيغة ، وإذا ما راعينا ذلك فالمراتب عند البصريين خمس لا ست ، كما ادعى ابن جني ، وكما هو الحال في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، كما يبدو أن تعريضه بمن يتسمح بجعل مراتب خطايا أربع لا ست كان بالمزني ، الذي يرى أنها أكثر من أربع ، ولكنه لم يذكر باقي المراتب من باب التسمح والتساهل .

هذه عشر مصطلحات رئيسة ، تضم بين دفتيها مصطلحات فرعية ، حاولنا التأسيس لها ، وتحديد مفاهيمها بالتحليل الصرفي الدقيق ، وعلى وفق المنطق التصريفي المعهود ، ومن الله التوفيق .



الخاتمة :

بعد هذه الجولة المضنية والمنتعة في الوقت نفسه في مصادر اللغة القديمة والحديثة ، لمحاولة إدراك كنه المرتبة الصناعية وحيثياتها بصورة دقيقة ، وتأسيس ما يمكن تأسيسه من مصطلحات ومفاهيم تعين الباحث في التحليل الصرفي ، وتمكنه من أدواته في استيعاب القياس من خلاله ، يمكن أن نجمل البحث في نتائج أراها مهمة ، وهي على النحو الآتي :

1. ناقش البحث جملة أمور تتعلق بالمرتبة الصناعية في التصريف العربي ، أهمها : تعريف المرتبة ، وحفظ المرتبة ، وأصل المرتبة ، وحدود المرتبة ، والمرتبة الصفريّة ، والمراتب المتعددة ، وفعل التجاور في المرتبة ، والمرتبة المستقرة ، والمرتبة القلقة ، ومغادرة المرتبة ، وحكم المرتبة ، وعلة المرتبة .
2. أول من أطلق لفظ المراتب على الخطوات الصرفية الافتراضية هو ابن جني في كتابه الخصائص في باب حفظ المراتب ، بحسب ما وصل إلينا .
3. أول من وصف المراتب التصريفية بالصناعية الشاطبي في القرن الثامن الهجري .
4. هنالك فرق بين الرتبة النحوية والمرتبة الصناعية ، فالرتبة النحوية موقع تركيبي يراعي ترتيب الكلمات بحسب الأولوية التركيبية ، ويميز مبدأ التقديم والتأخير ، فيكون اللفظ متقدما رتبة متأخر لفظا ، او العكس ، خلافا للمرتبة الصناعية التصريفية التي لا تقبل التقديم والتأخير ، لأنها مرتبة رياضية بحتة .
5. المرتبة الصناعية هي : [المكانة المحفوظة افتراضيا في بيان التغييرات الحاصلة في اللفظ المقيس على غيره من الألفاظ ، والتي لا يمكن تقديمها أو تأخيرها عن غيرها من المراتب المتسلسلة أو المتعاقبة ، لكون وجودها قائما على ما قبلها من علل قياسية ثابتة] .



6. حفظ المراتب الصناعية هو : [الالتزام ببيان الخطوات القياسية المتبعة حكما وتعليلها في استيعاب التغييرات الحاصلة في اللفظ ، قياسا على نظائره في اللغة ، من دون الإخلال في عددها ، لأن ذلك يعد إخلالا بالصنعة وبأصل من أصول النحو ، وهو القياس] .
7. الغرض من حفظ المراتب الصناعية هو : [التمكن من صنعة القياس والارتياض لها] .
8. الأصل الاشتقائي : [هو تلك المادة اللغوية الأولية التي تبنى منها الصيغ العامة التي تحمل دلالات معجمية] .
9. الأصل الصناعي : [هو الصيغة التي لا تثبت على هيئة واحدة ، والتي يحدث فيها التغيير التصريفي ، والتي تعد نقطة انطلاق لتعدد المراتب الصناعية] .
10. المرتبة الأولى [تبدأ من حيث أول تغيير حاصل في الصيغة] ، والمرتبة الثانية [تبدأ بما ترتب على التغيير الأول من تغيير ثان بحكم القياس] ، وهكذا لنتهي إلى المرتبة الأخيرة .
11. المرتبة الأخيرة هي : [اللفظ الذي نطق به العرب فعلا ، واللفظ المفترض من باب التمرين ، بعد مروره بسلسلة مراتب افتراضية تعبر عن القياس فيه] .
12. المرتبة الصفيرية [مرتبة اشتقاقية بحتة خارجة عن حد التصريف] .
13. مرتبة الصيغة هي : [التي لا تُغادر إلى مراتب التغيير المختلفة] كأغلب الأفعال السالمة ، خلافا لما هو معروف من الأفعال المعتلة التي تتغير بالقلب مرة ، وبالحدف أخرى ...
14. المراتب تعبر عن التغييرات الحاصلة في اللفظ داخل صيغته ، لذلك يمكن تسميتها بـ (مرتبة القلب) ، و (مرتبة النقل) وهكذا .. باعتبار ما تعبر عنه من تغيير .



15. المراتب المتعددة هي : [المراتب التي تزيد على المرتبة الصفيرية بوحدة أو أكثر ، فتكون اللفظة من ذوات المرتبة الأحادية ، أو الثنائية ، أو الثلاثية ، وهكذا ، وكل مرتبة من هذه المراتب تحمل صفة التغيير التي تعترتها ، قلبا أو حذفاً ، أو نقلاً ، إبدالاً أو إدغاماً ..] .

16. فعل التجاور في المرتبة ، هو : [تأثير مجاورة أصوات معينة للفظ ما ، في الصيغة التي تنتظمه ، لينقل تلك الصيغة إلى بناء منحرف عنها وزناً ، أو في اللفظ دون الصيغة ، أو في كليهما ، لإحداث التجانس أو التلاؤم ، وليخلق المراتب الصناعية المتعددة] .

17. المرتبة المستقرة ، هي : [المرتبة الصفيرية التي تلزمها الألفاظ المتصرفة أو المشتقة من أصل اشتقائي واحد ، في أي صيغة انتظمت] .

18. المراتب القلقة ، هي : [المراتب التي لا تلازمها الألفاظ المشتقة من أصل اشتقائي واحد ، فتتأرجح بين كونها من ذوات المرتبة الصفيرية مرة ، ومن ذوات المراتب المتعددة مرة أخرى ، بحسب الصيغة التي تنتظمها] .

19. مغادرة المراتب مصطلح وضعناه للدلالة على [الإجراء العملي في انتقال التصريفي من مرتبة صناعية إلى أخرى ، بما يسوغه له القياس ، في أثناء تحليله الصرفي للفظ يتمتع بتعدد المراتب ، أو بانتقال الأصل الصناعي من حالة خلوه من المراتب أو ما عبر عنه المرتبة الصفيرية إلى امتلاكه لتلك المراتب ، أو ما عبر عنه بالمراتب المتعددة ، نتيجة لعارض اعترض أصواته في صيغ محدودة] .

20. مغادرة المرتبة في البنية هي : [الانتقال من مرتبة إلى أخرى ومن بنية إلى ما تؤول إليه] .

21. مغادرة المراتب في الصيغ المتعددة هي : [الانتقال من المرتبة الصفيرية في بعض صيغ اللفظ إلى المراتب المتعددة في صيغه الأخرى] .



22. المغادرة العكسية للمرتبة هي : [مغادرة اللفظ للمراتب المتعددة القلقة إلى المرتبة الصفرية المستقرة ، لعللة دلالية أو تاريخية] .

23. كل مرتبة من مراتب التصريف تمثل حكما قياسيا مسوغا ومعللا بعلة لغوية تناسب الحكم .

المراجع References

- ابن الصائغ, محمد. (2004). *الملحة في شرح الملحة*. السعودية: عمادة البحث العلمي ، الجامعة الإسلامية.
- ابن الوراق, محمد. (1999). *علل النحو*. الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن جني, عثمان. ((د.ت.)). *الخصائص*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني, عثمان. (1954). *المصنف ، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني*. مصر: وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم.
- ابن سيده, علي. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور, محمد. (1414هـ). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.
- ابن يعيش, يعيش. (2001). *شرح المفصل*. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الإشبيلي, ابن عصفور. (1987). *المتع في التصريف*. بيروت.
- الأنباري, عبد الرحمن. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. المكتبة العصرية.
- البركتي, محمد. (2003). *التعريفات الفقهية*. دار الكتب العلمية.
- البطلبوسي, عبد الله. (1996). *الاقتضاب في شرح الكاتب*. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.
- الفتنازاني, عمر. (1997). *شرح مختصر التصريف*. مصر: المكتبة الأزهرية.



Available online at <http://proceedings.sriweb.org>

- الثمامي، عمر. (1999). شرح التصريف. الرياض: مكتبة الرشد.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1987). المفتاح في الصرف. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الرازي، أحمد. (1986). مجمل اللغة. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الساقي، فاضل. (1429 هـ). أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة. القاهرة: الخانجي.
- السيوطي، عبد الرحمن. (2006). الاقتراح في أصول النحو. دار البيروتي.
- السيوطي، عبد الرحمن. (1998). /مزهرة في علوم اللغة وأنواعه. لبنان: دار الكتب العلمية.
- الشاطي، إبراهيم. (2000). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
- شاهين، عبد الصبور. (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية. لبنان: مؤسسة الرسالة.
- الشايب، فوزي. (2004). أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- شلاش، هاشم طه ، وآخرون. ((د. ت.)) المهدب في علم التصريف. بغداد: مطبعة التعليم العالي.
- الشيبياني، إسحاق. (1974). معجم الجيم. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- الفراهيدي، أحمد. ((د.ت.)). العين. العراق: دار ومكتبة الهلال.
- الكفوي، أيوب. ((د. ت.)) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- النسفي، عمر. (1311 هـ). طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية. بغداد: المطبعة العامة ، مكتبة المثنى.
- حسان، تمام. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. المغرب.
- دوزي، رينهارت. (2000). تكملة المعاجم العربية. العراق: وزارة الثقافة والإعلام.
- عبد التواب، رمضان. (2006). الصيغ الصرفية في العربية. مصر: مكتبة بستان المعرفة.



Global Proceedings Repository
American Research Foundation

ISSN 2476-017X

شبكة المؤتمرات العربية

<http://arab.kmshare.net/>

Available online at <http://proceedings.sriweb.org>

عياش, فرحات. ((د. ت.)) . الاشتقاق ودوره في نحو اللغة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

محمود, أشواق. (30 آذار, 2016). الدلالة الصوتية للتمائل الصامت في صيغة يتفعل في القرآن الكريم. كلية العلوم الإسلامية .